استحقاق من استحقاقات الثورة المباركة وهذا خيار من خيارات الشباب التونسي يكفينا من النظام الذي دمر البلاد ودمر الاقتصاد.

هذا المشروع ضروري ومهم جدا سيساهم في خلق فرص اقتصادية لصالح الفئات الهشة وفي خلق فرص عمل للشباب التونسي بتوفير حوالي 60 ألف موطن شغل وسيساهم في الحد من البطالة.

هذا المشروع سيعمل على إيجاد طرق لتمكين الفئات المهمشة مثل النساء في المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة. هذا المشروع سيلعب دورا مهما في تعزيز الإدماج الاجتماعي للشعب التونسي وسيوفر النفاذ المستدام إلى سوق العمل.

هذا القطاع الاقتصادي الثالث واحد من أهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي بسبب مساهمته الكبيرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الثروة وخلق فرص العمل.

هذا المشروع هو الحل للأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي تعيشها بلادنا خاصة بعد أزمة الكورونا. هذا أول قانون نحو العدالة الاجتماعية والجهوية الذي سيفتح آفاقا جديدة وواسعة للشباب التونسي وهذا كان حلما ولكننا اليوم نناقشه تحت قبة البرلمان ولن يبقى حلما.

توصياتي لكم سيدي الرئيس بخصوص هذا المشروع: أولا، يجب إنشاء الإطار المؤسساتي اللازم والتسهيلات الإدارية وتقديم المزيد من الدعم لنظام تمويل المشاريع الصغرى.

هذه التدابير ستجذب الأشخاص المنخرطين في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وستمكنها من تنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة بطريقة منظمة ويجب سيدي الوزير ضمان آليات للتدرب والتعلم.

ونحن أيضا نوصي ونريد أن يكون هذا القطاع تحت إطار الدولة.

ومن هنا أدعو زملائي النواب للتصويت لفائدة هذا القانون الذي ينتظره الشعب التونسي وخاصة الشباب التونسي العاطل عن العمل والفقير الموجود في المناطق الريفية المهمشة.

هذا القانون يعتبر تأسيسا لاقتصاد جديد سيغير منوال التنمية في بلادنا ونحن هنا تحت قبة هذا البرلمان سنخدم الشعب التونسي ومن جاء لخدمة الشعب التونسي ولمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا سيدعم هذا القانون ويكفينا مزايدات سياسية وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد سالم قطاطة اثني عشرة دقيقة، تفضل.

السيد سالم قطاطة

أربع دقائق منحتها لزميلي رضا الزغبي يعني بقيت فقط ثماني دقائق.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

لم يصلني شيء، حسنا تفضل ثماني دقائق وشكرا على الشفافية.

السيد سالم قطاطة

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وبالإطار المرافق له،

ما نلاحظه اليوم في كثير من دول العالم من مظاهر الاحتقان الاجتماعي الرافعة لشعارات مختلفة أهمها المطالبة بالتشغيل. تقريبا هذا موجود في كل بلدان العالم سواء في البلدان المتقدمة أو في بلدان الصف الثاني أو الثالث نظرا لتفاقم البطالة الذي جاء نتيجة حتمية لتغول النمط الاقتصادي الرأسمالي وفشله اجتماعيا وهو الذي هيمن في العقود الأربعة السابقة بأكثر وحشية ضاربا في الأساس كل إجراء لحماية الفئات الهشة في البلد الذي يسيطر عليه.

لكن يشهد العالم اليوم عودة إلى أنماط اقتصادية تعطي أهمية للناحية الاجتماعية عبر عديد الأشكال سواء من بعض الحكومات التي أخذت بهذا التمشي أو مكونات المجتمع المدني الموجود في دول مختلفة من العالم وذلك بهدف تخفيف الظواهر السلبية للنظام الرأسمالي خاصة البطالة وهذا النمط الاقتصادي الاجتماعي والتضامني الذي بشر بمؤشرات رقمية إيجابية في عديد البلدان المقارنة كما ورد في تقرير اللجنة.

بين أيدينا اليوم في هذه الجلسة مشروع قانون يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي التضامني وهنا سأقوم بنظرة تاريخية محلية تخص بلادنا لهذا التوجه الاجتماعي.

في ثلاثينات القرن الماضي كانت أول تجربة نقابية تونسية من خلال جامعة عموم العملة التي أسسها النقابي محمد علي الحامي التي تتضمن مبادئها انتصارا للخط الاقتصادي ذو الطابع الاجتماعي من خلال دفاعها عن فئة العمال والأجراء وعن حقوقهم الاجتماعية للرفع من مستوى عيشهم.

التجربة الثانية جاءت مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس سنة 1946 والذي تضمنت كل دراساته والملفات التي يعدها قوة اقتراح للخط الاجتماعي القريب من المنوال الاقتصادي المقترح علينا في هذه الجلسة. ونمط المنوال التنموي الذي كان يقترحه الاتحاد العام التونسي للشغل تبنته الدولة الوطنية من سنة 56 إلى نهاية الستينات وهي في نظري كانت فترة أسست فيها الدولة كل مقومات النجاح الاقتصادي والاجتماعي لكن للأسف توقفت هناك.

إذن المنوال الذي طرحه الاتحاد العام التونسي للشغل كان يحمل بوضوح معالم نمط الاقتصاد الاجتماعي التضامني كآلية للتنمية إل جانب القطاع الخاص والقطاع العام.

من خلال تقرير لجنة الفلاحة التي عرضت علينا هذا المشروع الخاص بهذا القانون الذي نتناوله اليوم بالدرس لاحظنا إجماعا تقريبا من كل الأطراف التي دعتها اللجنة واستمعت إليها إجماعا على التنويه بخيار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء كانت منظمات مهنية كاتحاد الشغل واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين أو عديد مكونات المجتمع المدني من منظمات تهتم بشأن الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

هذه أعتبرها مؤشرات ايجابية تتبعها العديد من الملاحظات التعديلية التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار ليؤدي هذا المشروع دوره ويكون بأكثر فاعلية ومردودية.

الملاحظات التعديلية وردت في كثير من تدخلات السادة الزملاء أنا سأتحدث عن ملاحظتين فقط، الأولى تتعلق بالفصل 3 من هذا القانون الذي يقول "تسند لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني علامة مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتضبط إجراءات إسنادها وسحبها بمقتضى أمر حكومي". هذه العلامة

المسندة لمؤسسة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي ستخرج بأمر حكومي هي خاضعة للسلطة التقديرية للطرف الحكومي الذي سيصدرها مما يجعلها تنزلق ربما لتكون مطية للتوجهات السياسية وانتخابية وبابا للمحاباة والمحسوبية.

لهذا نرى أنه يجب أن يخضع النظام الحكومي لشروط ومقاييس موضوعية تمنع هذه الانزلاقات التي أشرت إليها وتكون هذه الملاحظات محل تعديلات توفر أكثر ضمانا لتحقيق أهداف هذه المؤسسات الاجتماعية.

تسند لمؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي علامة مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بناء على توفر إحدى الشروط التالية في نشاطها:

-أن يكون الهدف من المؤسسة في نشاطها في وضعية هشاشة اقتصادية واجتماعية أو في وضعيات شخصية خاصة الصحية وحاجتهم للمرافقة الاجتماعية الصحية.

-أو أن يكون الهدف من المؤسسة مكافحة الحيف في المجال الصحي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتربية على المواطنة ودعم التنمية الاجتماعية والمحافظة وتدعيم الروابط الاجتماعية.

-أو أن يكون هدف المؤسسة من نشاطها تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتشاركية وتحقيق التحول الطاقي على شرط أن يكون نشاطها مرتبطا بالأهداف المذكورة بالنقطتين الأولى والثانية من هذا الفصل.

الملاحظة الثانية، نشدد على أن لا يخرج هذا المشروع إلى المنطق التجاري الذي تقوم عليه المشاريع الاقتصادية الرأسمالية لتحقيق هوامش ربحية تعود لأصحاب رأس المال.

نريد أن تعود المرابيح المحققة أو ما سميت في القانون بالفواضل كلها لتحقيق الأهداف الاجتماعية التي تنشئ من أجلها هذه المؤسسات.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بقية القائمة تتضمن كلا من السيدات والسادة: محمد العفّاس وحاتم المنسي وسميرة السميعي وعبد الحميد مرزوقي وأمال الورتتاني وياسين العياري وجميلة الجويني وسهام الشريقي ورضا الزغمي ونور الدين العرباوي وزهير مخلوف وعامر العريض وأسامة الصغير وعبير موسي وعمر الغريبي وجوهر المغيربي وسالم لبيض وآخر المتدخلين فتحي بن بلقاسم.

الكلمة للزميل المحترم محمد العفاس ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد العفاس

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

في تعليق بسيط على بعض مداخلات زملائي حينما أرى نبرة ولهجة استهزاء في تمرير القوانين للأسف أبقي مستغربا. هل أن مصلحة تونس والقوانين ذات الأهمية وهذا إنشاء لقطاع ثالث في الاقتصاد التونسي يكون بهذه الطريقة أو أن يكون جزءا من توافقات ونظر معمق حول كيفية وآلية إدارة قطاع مثل هذا القطاع الثالث الذي سيكون له أثره المباشر على التشغيل وأثره المباشر على التنمية وعلى خلق الثروة؟

أقول للسيد الوزير أننا لسنا من النواب وإن كنا لسنا في حزام الحكومة الذين يقولون لك اذهب أنت وحكومتك فأصلح إننا هنا قاعدون ولسنا من بين الذي سيقولون لك أنه ليس بالوقت المناسب لتمرير هذا القانون ولكننا من بين الذين سيقولون لك أننا في سفينة واحدة ويقتضي ذلك شيئا من الجدية في العمل التشاركي وحينما أرى وعذرا على الكلمة يعاب على البرلمان بعض المناكفات السياسية سأقول لك حتى الحكومة للأسف "كي سيدي كي جوادو" يوم تمرير قانون مثل هذا أستغرب من دعوة رئيس حكومة لسحب مشروع قانون في حين أن وزيره يدافع عنه، هذا ما سمعته أو إرجاعه إلى اللجنة.

في تعليق بسيط ولو أنه لدي احتراز على هذا القانون ودعوة إلى بسطه والتعمق في بسطه أقول لك أن هذا القانون لم يراعي قوى الجذب في تونس قوى الحرق. لم أكن سأتدخل لولا هذا السيد الفاضل رحمه الله هذا الملازم الأول في الحماية المدنية الذي قضى إثر أداء واجبه في حادثة من حوادث حرق صابة في منزل تميم ومثلها الكثير. حكومة عاجزة على تحسين مواردها وتحصين أرضها هل لها اليوم أن تتحدث على مثل قطاع ثالث يحدث وينشأ بمثل هذا القانون الفضفاض؟

الكثير من المداخلات كانت سياسوية تثمينا للعمل النقابجي وأسمي هكذا النقابجي والبارحة تداولت علينا صورة لجمع من الفاشلين والانقلابيين السياسيين وهم يزورون المعبد أو الكهنوت النقابجي وماذا يكيدون الله أعلم، نتمنى من الله أن يحبط كيد من لا يريد بتونس خيرا.

وأحيل ختاما على تجربة جمنة ورأينا كيف لوبيات الفساد والمتمعشين كلهم طعنوا هذه التجربة وجيشوا لإجهاضها.

أقول لك أن مثل هذا القانون بإحالات على مقتضى أمر حكومي ومقتضى التشاريع الجاري بها العمل يراهن للأسف على إفشال مثل هذا القطاع فدعوة للتروي قليلا ونحن في كتلتنا أميل إلى أن تعرض على لجنة توافقات ويتم تجاوز مثل هذه الهينات وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للزميل المحترم حاتم المانسي أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم المانسي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدات والسادة المرافقين له،

اليوم لدينا قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. عندما نفكر فيه يتبادر لذهننا صورة جميلة ومفاهيم كلها عدالة اجتماعية وتنمية مستدامة ومتأكد أنه سيكرس الرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة لكن في نفس الوقت هذا القانون مبهم وغير واضح المعالم باعتباره مرتبط بعديد الأنشطة البشرية الاقتصادية ذات غاية اقتصادية في ظل منظومة اجتماعية غير متجانسة وتشوبها عديد الإخلالات.

سيدي الوزير، كلنا مقتنعون بأهمية هذا القانون والركيزة الأساسية فيه هي الذات البشرية وحرمة وكرامة هذه الذات وهدفه الأسمى هو هدف نبيل ألا وهو الهدف الاجتماعي ومن أهم مبادئه

الحرية والاستقلالية والربحية المحدودة مع قواعد تسيير تقوم على الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وما أدراك ما الحوكمة الرشيدة.

هذا القانون لا بد أن يكرس التنمية المحلية والإدماج الترابي وخلق الثروات ويخلق من الاقتصاد التضامني والاجتماعي دعامة ثالثة للاقتصاد إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص من خلال رؤية واضحة وشاملة يجب أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تحسين أداء والتماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع ونحن نعرف سيدي الوزير التجربة التي عاشتها تونس ألا وهي تجربة التعاضد في الستينات ودار حول هذه التجربة الكثير من الجدل وتطبيقها على أرض الواقع سيصطدم بعدة صعوبات وعراقيل هذا بالإضافة إلى الترسانة القانونية والنصوص التشريعية لا بد أن نقوم بحملات توعوية تهدف إلى تبسيط وتفهيم المتدخلين في هذا القطاع الثالث أو بالأحرى القطاع المعدل للقطاعين الخاص والعام.

نحن اليوم وبعد عديد المشاورات والنقاشات والمفاوضات يكون مشروع القانون أمامنا للنقاش. مشروع قانون من خلال عنوانه نفهم أن هناك إشكالا لأنه لا بد أن يكون هذا القانون قانونا أساسيا وهذا ما ينص عليه الدستور في الفصل 65 الفقرة الثانية وهذا يمكن أن يخلق إشكالا في مدى دستورية القانون.

أضف إلى هذا قانون بهذه الأهمية ننتظره منذ مدة طويلة ونجده غير متجانس في فصوله ولم يقم بتغطية كاملة للمنظومة ولم يقم باستيعاب القوانين القديمة النافذة مثل القانون الأساسي عدد 4 لسنة 1964 المتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد والقانون عدد 94 لسنة 2005 المتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية إلى جانب بعض مقتضيات وأحكام مجلة الشركات التجارية ومجلة الشغل التي تمثل نقطة استفهام في هذا المشروع ولا ننسى غياب مجلة التعاونيات التي تحدثنا فيها كثيرا ولم نرى منها شيئا إلى حد الآن. لا يجب أن نسرع وعلينا أن نتوخى الحذر لأن قانونا بهذه الأهمية لا بد أن نتعمق فيه وتكون جميع فصوله وهيكلته صحيحة ويكون قادرا على إفادة الدولة وإفادة المواطن.

سأختم بالقول أنه حسب رأيي لا يوجد توافق...

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميلة سميرة السميعي خمس دقائق.

السيدة سميرة السميعي

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية أريد أن أقول الحمد لله، الحمد لله على هذا المشروع الذي طال انتظاره سيرى النور أخيرا وهنا أستغرب من النواب الذين يطالبون بإرجاع مشروع القانون إلى اللجنة والحال أنه استوفى كل جلسات الاستماع والتشاور والنقاش مع كل المؤسسات والهياكل المتدخلة فيه سواء من قريب أو من بعيد.

سيدي الوزير، هذا المشروع الذي بين أيدينا اليوم هو من أهم المشاريع التي ستحدث إن شاء الله نقلة نوعية في حياة التونسيين عامة والشباب بالخصوص وسأبين فيما يلي أهمية هذا المشروع.

أولا، هذا المشروع سيمكن من خلق فرص عمل للشباب وسيقلص من البطالة خاصة في ظل ظروف اقتصادية متردية جدا تبلغ فيها نسبة البطالة 15,4 بالمائة ويمكن أن تفوق هذه النسبة 18 بالمائة بعد جائحة الكورونا. وسيمّكن هذا المشروع من توفير قرابة 800 ألف موطن شغل.

ثانيا، هذا المشروع سيمكن من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية وسيوفر حلولا للفلاحين وخاصة للمرأة الفلاحة ولقطاع الصناعات التقليدية والصناعات التحويلية.

ثالثا، هذا المشروع أثبت جدواه في عديد من بلدان العالم وخاصة منها فرنسا أين ساهم هذا النوع من الاقتصاد في توفير أكثر من 10 بالمائة من مواطن الشغل.

رابعا، هذا المشروع سيكون بمثابة الرافعة الثالثة للاقتصاد إلى جانب القطاع العمومي والخاص وسيساهم بشكل مباشر في النمو خاصة في ظل فشل المنوال التنموي الحالي وبالتالي سيساهم في تعديل منوال التنمية.

خامسا، هذا النوع من الاقتصاد سيمكننا من مكافحة التهميش وسيضمن تكافؤ الفرص للجميع، كذلك سيمكننا من إدماج القطاع الموازي وبالتالي سيكون حلا لمشكل كبير يؤرق اقتصادنا اليوم.

أريد أن أذكر في الأخير أن مبدأ التضامن ليس جديدا أو غريبا علينا بل هو مبدأ متجذر في مجتمعنا ولدينا في تونس عدة مؤسسات تشتغل بمبدأ التضامن مثل التعاونيات والتعاضديات الفلاحية والمجامع المهنية.

كل هذه الأسباب التي ذكرت تجعلنا نمضي قدما في المصادقة على هذا المشروع مع ضرورة إيجاد آلية تمويل خاصة لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأيضا التسريع في إصدار الأوامر الحكومية والنصوص الترتيبية لتعجيل تفعيل أحكام هذا القانون وشكرا.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة النائب،

تحية لكل الزميلات والزملاء،

مرحبا مجددا بوزير التكوين المهني والتشغيل وكذلك أحبتي وأصدقائي زملائي السابقين السادة والسيدات إطارات وزارة التكوين المهني والتشغيل حللتم أهلا ونزلتم سهلا بمجلس نواب الشعب.

إذن بقي لدينا سبع عشر متدخلا بـ 98 دقيقة يعني حوالي ساعة ونصف ليكتمل نقاشنا العام حول مشروع هذا القانون.

الكلمة للزميل المحترم عبد الحميد مرزوقي ثلاث دقائق.

السيد عبد الحميد مرزوقي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد بالوزير والطاقم المرافق له،

نحن محتاجون لمثل هذا القانون الذي يشمل في درجة أولى العاطلين عن العمل قرابة مليون ونصف متعبون ومهمشون وأغلبهم باعثين شبان وأصحاب شهائد عليا ويتم تحقيق أهدافه عبر بعث مشاريع تشاركية وبالتالي فك العزلة عن الفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا.

تونس لا تتجاوز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني 1 من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 0,5 من مجموع مواطن الشغل وكذلك نسبة البطالة 15.4بالمائة.